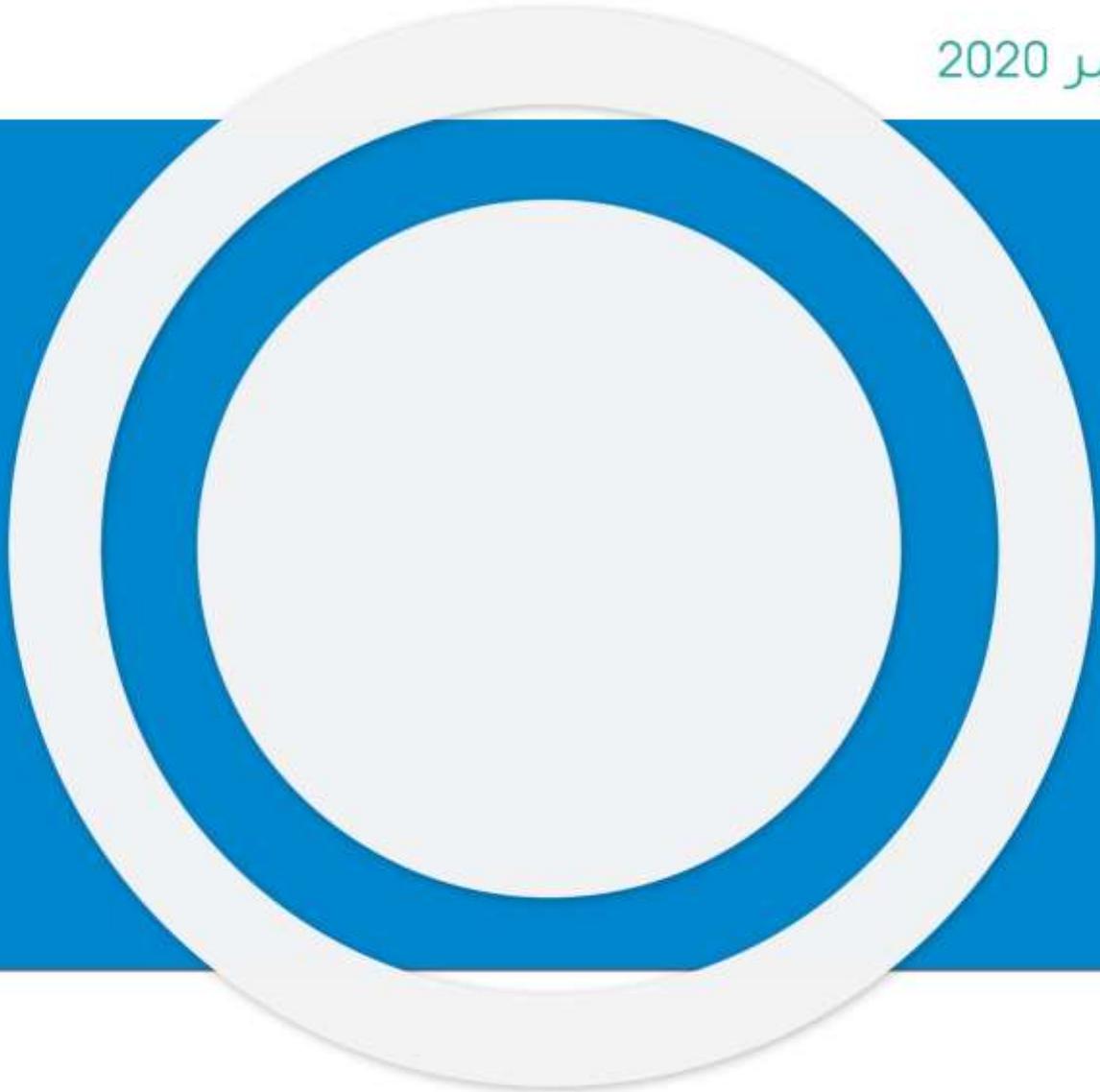


النشرة الإقتصادية

تدهور العملة اليمنية
الوجه الأقبیح
للحرب في اليمن

سبتمبر 2020



SEMC

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

مقدمة:

هذا أكثر مظاهر الازمة الاقتصادية فداحة على الاطلاق بل وتعبيراً عن مستوى الصراع في الملف الاقتصادي بين الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً وجماعة الحوثي المسيطرة على أجزاء واسعة من محافظات الشمال في اليمن.

وبالإضافة إلى الأسباب المرتبطة بالعرض والطلب التي تقف امام هذا التدهور في سعر الريال فإن الخطورة الماثلة الان هي اقحام الملف الاقتصادي ليصبح في عمق الازمة السياسية التي تشهدها اليمن ومعها تبدو أية حلول جزئية شبه مستحيلة.

ويمكن القول بأن مفتاح الحل للأزمة الإنسانية يبدأ من ايقاف تدهور قيمة العملة المحلية اذ انه يستحيل ان تصنع جهود الاغاثة الانسانية فارقا جوهريا في حياة الناس في ظل هذا التصاعد في المستمر في الأسعار الناجمة عن تدهور قيمة العملة المحلية.

وفي ظل وضع معقد كهذا فإن الجميع مطالبون بالخروج بحلول من شأنها ان توحد القرار المالي والنقدي في البلد والاتفاق على سياسة مالية ونقدية تعيد ضبط العملية الاقتصادية

يواصل الريال اليمني تدهوره أمام العملات الأجنبية في ظل عجز حكومي عن معالجة المشكلة والحد من تداعياتها. ومع استمرار هذا التدهور المتسارع يرتفع مؤشر التضخم وتتدنى معدلات الدخل منذرة بمزيد من المعاناة الانسانية في اليمن، وهي المعاناة الأكثر قسوة في تاريخ العالم الحديث.

خسارة الريال اليمني لما يقرب من ثلث قيمته خلال فترة وجيزة يعبر عن عمق الازمة اليمنية وامتداداتها إلى الجوانب الاقتصادية والإدارية. إنها تمثل أحد المظاهر الرئيسية لعجز السياسة النقدية والمالية في اليمن والافتقار إلى رؤية واضحة في هذا الجانب لاسيما مع تداعيات استمرار الحرب والانعكاسات السلبية لفيروس كورونا على الوضع في اليمن وحالة التشرذم والهشاشة في إدارة الشأن السياسي والاقتصادي في اليمن.

وبتدهور سعر الريال اليمني تدخل الازمة الاقتصادية في اليمن حلقة أكثر تعقيدا لاسيما ونحن امام متغير جديد يتمثل في انقسام قيمة العملة اليمنية بين فئات نقدية جديدة وعملة قديمة ولكل فئة قيمتها السوقية المختلفة. ويمثل

الموانئ اليمنية والعديد من القيود التي تمثل عبئاً مضاعفاً على النشاط الاقتصادي والتجاري في اليمن.

وتقتضي الضرورة ان يتم السماح للحكومة الشرعية بتصدير المشتقات النفطية والغازية وإخلاء قوات التحالف لموانئ التصدير وعودة تدفقات الموارد العامة للحكومة بشكل عام عبر البنك المركزي بعد إعطائه كامل استقلاليته تحت إدارة موحدة بعيدة عن الصراع.

إن وقف التدهور الحاد في النمو الاقتصادي، والحد من معدلات التضخم، والتدهور في سعر صرف العملة الوطنية والعجز في الميزان التجاري، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية الأكثر مأساوية في العالم سيكون ممكناً في حال توصلت كافة الأطراف اليمنية إلى سلام شامل وعادل يعيد سيطرة الدولة على كافة التراب الوطني وتتولى زمام الامور إدارة تتسم بالكفاءة والنزاهة وتطبق معايير الحكم الرشيد.

في مسارها الصحيح لاسيما وأن السيناريوهات الأخرى تقودنا إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، والمزيد من أعداد الفقراء والبطالة.

سوف تستمر الحرب طالما استمرت عوامل بقائها وأهم تلك العوامل هي الموارد المالية للدولة التي يتقاسمها أطراف الصراع بينما تغيب عن (24.1) مليون يمني معرضون لمخاطر المجاعة، و(19.7) مليون لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية، و(40%) من الأسر التي فقدت مصادر دخلها حسب تقديرات منظمات الأمم المتحدة.⁽¹⁾

ومن المهم التأكيد على بعد آخر في الازمة الاقتصادية والمتمثل في العلاقة الملتبسة بين الحكومة اليمنية والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وانعكاساته على الملف الاقتصادي، حيث بات من الواضح وجود إشكاليات كبيرة في استئناف تصدير النفط والغاز وحرية الحركة التجارية في

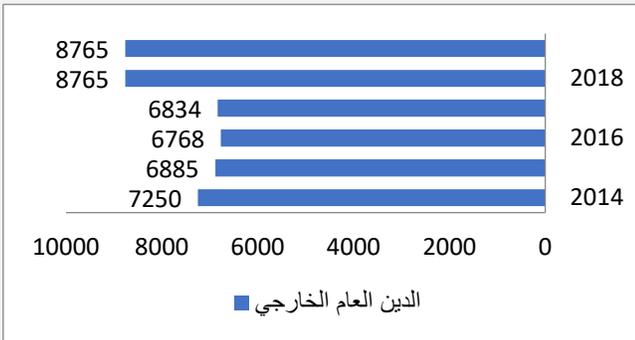
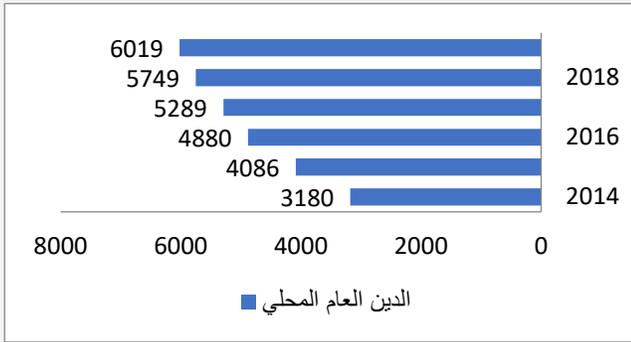
عوامل تدهور قيمة العملة

العملة الوطنية عانت منذ عقود غير أن معاناتها جراء الحرب الدائرة كانت هي الأسوأ على الأقل خلال العقدين الماضيين، حيث تدهورت قيمتها بشكل متسارع بعد أن تجاوز سعر صرف الدولار الأمريكي خلال سبتمبر 2020 حاجز (820) ريال وهو الارتفاع

الأعلى على الإطلاق للريال اليمني حيث فقد الريال (233%) من قيمته مقارنة بالعام 2014.

المؤشرات الاقتصادية

حيث ارتفع حجم الدين العام المحلي حتى 2016 قبل نقله بنسبة (53.4%) مقارنة بما كان عليه في العام 2014



المصدر: نشرة المستجدات الاقتصادية - العدد 44

والبالغ (3176.5) مليار ريال بينما ارتفع بنسبة (23.3%)⁽³⁾ بعد نقل البنك المركزي إلى عدن 2016 ما يعني أن المركزي انتهج سياسية الاقتراض المحلي قبل نقله بشكل أكبر وهي سياسية تضخمية كما هي سياسة طباعة العملة.

جاءت الحرب لتفرض واقعاً جديداً في المشهد الاقتصادي جراء ما تعرضت له المؤسسات العامة والخاصة من خراب ودمار، وتعطلت حركة الإنتاج، وتراجع النمو الاقتصادي والمالي، وتعرضت المؤسسات العامة والخاصة إلى التدمير وتراجعت كل المؤشرات الاقتصادية للدولة.

توقفت كل الصادرات بما فيها النفط والغاز وأثرت بشكل غير مسبوق على الميزان التجاري ونسب الاحتياطيات حيث كانت حجم الاحتياطيات من العملة الأجنبية (8.3) مليار دولار كما في العام 2008 ثم انخفضت إلى (4.6) مليار دولار كما في 2014،⁽²⁾ لتتراجع إلى (700) مليون دولار بعد الحرب وقبل نقل المركزي إلى عدن سبتمبر 2016 بما فيها مليار دولار الوديعة السعودية.

اتخذ البنك المركزي خلال فترة الحرب وقبل نقل إدارته بعض السياسات النقدية اخفق في بعضها ونجح إلى حد ما في البعض الآخر، حيث أستمردفوع بسلطة الامر الواقع باستخدام أدوات تضخمية لتغطية النفقات العامة

مع البنوك والمصارف الدولية اذ ما يزال القطاع المصرفي يعاني حالة من العزلة.

وتأثرت سلطات البنك المركزي في عدن بصورة سلبية عقب الصراع الذي حدث مؤخرا في عدن بين الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي حيث سيطر الأخير على مقاليد السلطة في عدن الامر وإعلان ما يسمى بالحكم الذاتي وبموجبه فقد تم تحويل العديد من الموارد إلى البنك الأهلي كما تم مصادرة كميات من النقود المطبوعة حديثا والواصلة إلى عدن.

وتعرض البنك المركزي في عدن إلى مضايقات عديدة جعلته في كثير من الأحيان عاجزا عن القدرة على ضبط سعر الصرف في السوق وأصبحت السوق خاضعة لأكثر من لاعب.

وتزامنت تلك التطورات مع تداعيات فيروس كورونا حيث تراجعت أسعار النفط وتحويلات المغتربين بالتزامن مع انتهاء الوديعة السعودية في حين استمر البنك المركزي تغطية المرتبات من النقود المطبوعة وتضافرت كل تلك التداعيات لتقود إلى تدهور خطير

تم نقل إدارة البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر 2016، بعد استنفاذ (4.5) مليار دولار بنسبة (86.5%) من إجمالي الاحتياطيات البالغة (4.6) مليار دولار⁽⁴⁾، واستطاعت الإدارة الجديدة في عدن- بعد تعيين (4) محافظين للمركزي خلال أربع سنوات - من تخطي كثير من العقبات، واتخاذ بعض السياسات النقدية كرفع نسب الفائدة، وضخ النقد الأجنبي إلى السوق المحلية، وإجراءات تنظيم عمل شركات الصرافة ومنح التراخيص، والتواصل مع الجهات الدولية، وتوفير السيولة عبر طبعة أوراق نقدية، والحصول على وديعة بـ (2) مليار دولار سُخرت لدعم استيراد السلع الأساسية، والمشتقات النفطية، نجح في بعض من تلك السياسات واخفق في بعضها.

وتبدو جوانب الإخفاق أكثر تجليا في عدم اتباع سياسة نقدية واضحة ملزمة لكافة البنوك وشركات الصرافة، اذ عادة ما شهدت السوق العديد من حالات المضاربة بالعملة خلال السنوات الأخيرة، وظل البنك المركزي في صنعاء صاحب اليد الطولى والتأثير الأكبر على سياسات البنوك وشركات الصرافة كما عجز البنك المركزي في عدن عن نسج علاقات وثيقة وآفاق مفتوحة للتعاون

في سعر الريال اليمني مقابل العملات الصعبة.
سعر صرف الدولار (661) ريال في شهر إبريل مقارنة بـ (825) سبتمبر 2020.

حيث تهاوت العملية الوطنية " الريال " لتفقد (25%) من قيمتها بعد أن كان

تأثيرات أطراف الصراع

جرى استخدام ورقة الاقتصاد والبنك المركزي كوسيلة ضغط من قبل بعض اطراف الصراع، وتم إقحام القطاع المصرفي في الصراع، واستغلال معاناة الناس كوسيلة لغرض أجندة سياسية أو عسكرية وبطريقة لا اخلاقية وتخالف كل القوانين والمواثيق الدولية وهو ما تسبب باسوأ أزمة إنسانية في العالم.

ينتم التضيق على الحكومة الشرعية من خلال استغلال مواردها المالية لتضطر إلى القبول بودائع دولارية طرف البنك المركزي (كالتزام عليها) أو مساعدات عبر منظمات الأمم المتحدة بينما موانئها ومطاراتها والقطاعات النفطية والغازية تحت سيطرة التحالف العربي.

حيث تجري عرقلة عملية تصدير النفط والغاز من المنشآت النفطية والغازية وإيقاف الإنتاج في معظم الحقول باستثناء كميات محدودة بلغت (12.7) مليون برميل خلال العام 2018 مقارنة بـ (17.5) مليون برميل للعام 2019 وتسعى الحكومة إلى زيادة حجم الانتاج هذا العام بنسبة (71%) عن عام 2019 وبلغ حجم التصدير (16.5) مليون برميل 2019 بينما كانت اليمن تنتج (45.7) مليون برميل في عام 2014.⁽⁵⁾ وحسب بيانات البنك المركزي للموازنة العامة للدولة فقد بلغت إيرادات النفط والغاز (1039.2) مليار ريال في 2014.⁽⁶⁾

تشثت إيرادات العامة للدولة بين أطراف الصراع، وحرمان المجتمع منها من خلال توريدها إلى حسابات خاصة طرف بنوك محلية حيث تذهب كل موارد المؤسسات الحكومية في عدن إلى البنك الأهلي حسب توجه الإدارة الذاتية (المجلس الإنتقالي)، كما تذهب كل إيرادات ميناء الحديد ومناطق سلطة الأمر الواقع إلى مركزي صنعاء.

استمرار تعطيل المؤسسات الحكومية ومنعها من تحصيل الإيرادات حيث يقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية والتحالف ثلاث مناطق رئيسية (الشرقية والغربية والجنوبية) وتساهم تلك المناطق بأكثر من (75%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة حسب الموازنات العامة قبل الحرب، لكن تعطيل عمل تلك المؤسسات أدى إلى حرمان الخزينة العامة من إيراداتها.

إطالة أمد الحرب مع الضبابية والغموض التي تكتنف الجانب العسكري في ظل مراوحة العمليات العسكرية مكانها خلال الثلاث السنوات الماضية دون أي تقدم يذكر في الأهداف العسكرية الحقيقية التي على إثرها تدخل التحالف، ما تسبب في الشلل التام لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ووقف عجلة الانتاج.

تراجع حجم المساعدات الإنسانية والمالية المقدمة من المانحين بنسبة (100%) مقارنةً بالعام الماضي حيث تم جمع (2.6) مليار دولار في مؤتمر جنيف فبراير 2019 بينما ما تم جمعه في المؤتمر الخامس الرياض يونيو 2020 كان (1.3) مليار دولار.⁽⁷⁾

233%

نسبة ما فقده
الريال اليمني
من قيمته منذ
بداية الحرب



7.05

مليار دولار

إجمالي التعهدات بشأن اليمن

6 مؤتمرات للمانحين
بشأن اليمن

منها **4** مؤتمرات
منذ بداية الحرب



2006

2012

2017

2018

2019

2020



استقلالية البنك المركزي

تأثير أطراف الصراع على استقلالية البنك المركزي وإعاقة مهامه وإجراءاته وعدمه
تمكينه من أداء واجباته كجهة مستقلة تدير العملية النقدية؛ يعرض قيمة العملة
إلى التدهور والاقتصاد بشكل عام إلى خطر الانهيار.

انتهاكات أطراف الصراع لاستقلالية المركزي

يتعرض البنك المركزي لبعض الانتهاكات التي تخدش استقلاليته وتسيئ إلى مكانته
على سبيل المثال:

- احتجاز شحنات من العملة المطبوعة في ميناء عدن عام 2017 واستمرت محتجزة لشهور في انتهاك صارخ لسيادة البنك المركزي والحكومة الشرعية.
- الاستيلاء على حاويات تحوي شحنات من العملة المطبوعة تابعة للبنك المركزي في يونيو الماضي كانت في طريقها لمقر البنك المركزي في عدن وبعد تفاوض تم اعادتها، كما تم الاستيلاء في نفس الفترة على خمس حاويات أخرى حسب مسئول بوزارة الاعلام من العملة المطبوعة كانت متجهة إلى البنك المركزي في المكلا، وتم استعادتها.
- منع تداول الطبعة الجديدة من العملة من قبل سلطات صنعاء في مناطق سيطرتهم، ومصادرة وإحراق بعضاً منها حسب تقارير صحفية وأخبار اعلامية خلال العام الماضي.
- يمنع البنك المركزي من قبل المجلس الانتقالي من تحريك أي شحنات نقدية إلى فروعه لغرض صرف المرتبات وفرض رقابة على تحركاته الداخلية وخارجية حسب بعض قياداته.
- تحويل حسابات خاصة بالموارد العامة للحكومة كإيرادات موانئ ومطار عدن من البنك المركزي إلى بنوك محلية أخرى كالبنك الأهلي اليمني، وهذا تدخل واعتراض لكل تعميمات وتوجيهات البنك المركزي بعدم فتح أي حسابات عامة طرف البنوك المحلية إلا بموافقه إذا اقتضت الضرورة.
- الاستيلاء على (44) مليار ريال من قبل جماعة الحوثي من عوائد الجمارك المتحصلة على الشحنات النفطية الواصلة إلى ميناء الحديدة والمودعة

بحسابات خاصة طرف البنك المركزي الجديدة، مخالفين بذلك اتفاق ستوكهولم الذي نص على تحييد تلك الأرصدة وصرفها لبند المرتبات فقط.

السياسات والإجراءات المزدوجة

ومن خلال رصد السياسات والإجراءات المتضاربة بين مركزي عدن وصنعاء سنجد أن مع كل إجراء يتبع تندهور قيمة العملة تبعاً وينعكس أيضاً على النشاط الاقتصادي بشكل عام:

- شكلت سلطة الأمر الواقع في صنعاء ما يسمى بلجنة المدفوعات لتقوم بإدارة العرض والطلب على العملات الأجنبية بعيداً عن البنك المركزي، فيما تم تشكيل اللجنة الاقتصادية العليا من قبل الحكومة الشرعية التي تمارس عملها من الرياض.
- تم ضخ عشرات الملايين من الدولارات خلال الاعوام الماضية من قبل مركزي عدن، وما يسمى بلجنة المدفوعات في صنعاء، إلا أن تلك السياسات المتضاربة تزيد المضاربين قوة وتفقد العملة قيمتها لكونها غير مدروسة ومتباينة وليست من سلطة مركزية واحدة.
- تم ضخ المليارات من العملة المطبوعة حيث لم يفصح البنك المركزي في عدن عن حجم العملة المطبوعة المتداولة، لكن بالمقابل تم منع تداول تلك العملة من قبل مركزي صنعاء، حسب توجيهات سلطة الأمر الواقع في صنعاء بالتدريج وصولاً إلى المنع النهائي مع نهاية العام الماضي، واستبدال بعض منها بالريال الإلكتروني.
- الإجراءات المتناقضة فيما يتعلق بمنح التراخيص لشركات الصرافة حيث يشترط مركزي صنعاء (10) مليون ريال كتأمين طرف المركزي للشركة الفردية، و(500) مليون ريال للشركة التضامنية كرأس مال، بينما مركزي عدن يشترط (300) مليون ريال يماني للشركة الفردية كرأس مال، و(500) مليون ريال يماني للشركة التضامنية.⁽⁸⁾
- يتم الضغط من قبل مركزي صنعاء على شركات الصرافة عبر إيقاف عمل شبكات التحويل التابعة لها بحكم سيطرته على شركة الاتصالات اليمنية، حيث تم توقيف (6) من الشركات والشبكات الكبيرة بدعوى مخالفات قبل أن يعيد النظر في الإيقاف في سبتمبر 2019.⁽⁹⁾

- عدم استغلال التدفقات المالية الواردة بالعملة الأجنبية إلى الداخل وأهمها تحويلات المغتربين وهي المصدر الثاني من مصادر النقد الأجنبي بعد المشتقات النفطية والتي تمرر عبر شبكات الصرافة الغير مراقبة بعيداً عن القنوات المصرفية المعتمدة كالبنوك ، وذلك بسبب غياب التنسيق بين مركزي عدن وصنعاء في ضبط ذلك المصدر الهام حيث تشير بعض التقديرات الغير رسمية إلى أن (8) مليار دولار هي الحوالات السنوية التي لا تمر عبر القطاع المصرفي الرسمي.
- فرض رسوم جمركية في مداخل العاصمة صنعاء على كل السلع التي تدخل حيث تضطر الشركات التجارية إلى دفع الرسوم مرتين مما يرفع تكاليف السلع وزيادة معدلات التضخم.
- منع تداول الطبعة الجديدة من العملة في ديسمبر 2019 وفرض العملة الالكترونية من قبل مركزي صنعاء ومعارضتها من قبل مركزي عدن، وتسبب ذلك القرار بتدهور قيمة العملة من خلال فرض سعرين مقابل العملات الأجنبية بين صنعاء وعدن واتساع الفجوة بين السعرين بشكل كبير وصلت إلى أكثر من (30%) من قيمة العملة.
- بمقابل ما تم طباعته من العملة من قبل مركزي عدن حصل على وديعة سعودية بـ (2) مليار دولار، وتحويل مرتبات العسكريين بالريال السعودي، وبعض المصادر الأخرى، و سخر تلك العوائد من النقد الأجنبي لاستيراد السلع الأساسية عبر البنوك المحلية وكذلك المشتقات النفطية، وهي الخطوة التي قُوبلت بالرفض من قبل مركزي صنعاء، والضغط على البنوك بعدم التعامل معها، وصولاً لدرجة اعتقال مدراء عموم ومساعدي مدراء عموم لبعض البنوك.

الآثار الناتجة عن تدهور قيمة العملة

اتساع الفجوة في اسعار الصرف بين صنعاء وعدن، وتفاقم معاناة الناس في كلا المنطقتين، وتوقف سلاسل الإمداد لبعض السلع الأساسية بين مناطق الارتفاع والانخفاض.

سيؤدي استمرار الحرب إلى تفاقم الانكماش، وإبطاء الانتعاش في المستقبل وبحسب الخبراء، تلحق الاقتصاد اليمني، المنهك أصلاً، ضربات إضافية هذه السنة، مع انخفاض قيمة العملة الوطنية بنسبة (33%) في المائة منذ ديسمبر 2019، وتراجع تحويلات المغتربين بنسبة (20%)، ويتوقع أن يصل الانكماش الاقتصادي 4.3% خلال هذا العام.⁽¹³⁾

الانتشار الواسع للسوق السوداء وزيادة عدد محلات الصرافة الغير مرخصة، واتساع حجم المضاربات العملة وتهريبها مستغلةً بذلك اختلاف اسعار الصرف بين مناطق الارتفاع والانخفاض.

استمرار اقحام البنك المركزي في الصراع، وهذا يعني مزيد من الإجراءات الأحادية والمزدوجة وإنعكاس ذلك على أداء القطاع المصرفي والمالي بشكل سلبي.

حشر القطاع المصرفي والقطاع الخاص بشكل أكبر في الصراع وتعرض النشاط الاقتصادي إلى النزيف والتدهور، واختراق السوق السوداء للاقتصاد الرسمي.

تعطيل حركة النشاط الاقتصادي، والإنتاجي وتوقف التنمية واستمرار تراجع نمو الناتج المحلي، وتدهور قيمة العملة، وتقدر الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي (66) مليار دولار وبمعدل (13.2) مليار دولار سنوياً خلال الخمس السنوات الماضية⁽¹⁰⁾، وفي تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الخسائر قد تبلغ (89) مليار دولار حتى العام 2019، وفي حال انتهت الحرب 2022 فإن الخسائر التراكمية ستبلغ (180) مليار دولار أمريكي.⁽¹¹⁾

تآكل مرتبات الموظفين خارج مناطق الشرعية واستقطاع عمولات تصل إلى (30%) من الراتب وزيادة المعاناة الناتجة عن فوارق سعر الصرف.

أدى التدهور الحاد في قيمة العملة الوطنية إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الأزمة الإنسانية، حيث تشير التقارير إلى أن معدل التضخم في أسعار السلع بلغ (4.1%) منذ بداية العام الحالي.⁽¹²⁾

التوصيات والمقترحات

استمرار انهيار قيمة العملة المحلية سيؤدي حتماً إلى آثار اقتصادية كارثية خاصة مع استمرار الصراع الدائر في البلاد، وعليه نوصي بالآتي:

- تقع على السلطة النقدية مهمة الحفاظ على قيمة العملة وتحقيق الاستقرار النقدي، وعليه فإن أي سياسات أو إجراءات تتخذ في سبيل تحقيق ذلك لن يكون لها الأثر مالم يتم إنهاء الانقسام والغاء الإجراءات الأحادية، ويجب أن يكون الجانب الاقتصادي والمالي رأس قائمة جدول أي مفاوضات قادمة.
- إعادة ترتيب الوضع الإداري الراهن للبنك المركزي قد يأخذ أحد خيارين وبحسب الاتفاقات التي قد يتم التوصل لها حول ذلك :

○ الأول: استقلالية البنك المركزي وتفعيل دوره في إدارة السياسة النقدية والرقابة على القطاع المالي والمصرفي عن طريق توحيد إدارته تحت سقف واحد وضمان قيامه بكافة أعماله بشكل مستقل دون أي تدخل قد يعيق فاعلية ادائه الإداري.

○ الثاني: في حالة عدم الاتفاق على توحيد إدارة البنك المركزي، فإنه من الضروري بمكان وبإشراف من طرف دولي، مثل صندوق النقد على أن يتم التنسيق الكامل بين إدارة البنك المركزي في كل من صنعاء وعدن وبما يكفل تفعيل دور البنك المركزي اليمني في إدارة السياسة النقدية والرقابة على القطاع المالي والمصرفي بفاعلية.

- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي عن طريق توفير الإمكانيات المادية والبشرية والتدريب والتأهيل اللازم وبما يضمن إخضاع كافة منشآت الصرافة التي تمثل حالياً القطاع المصرفي الغير رسمي للرقابة الكاملة وتنظيم أنشطتها بما يحد من دورها في إشعال موجات المضاربة على العملات الأجنبية. لن تتم عملية تقليص أنشطة القطاع المالي الغير رسمي بشكل ملموس ما لم يتم الاتفاق مع الحكومة السعودية على تسهيل إجراءات تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية المتمثلة بالبنوك وشركات الصرافة المصرح لها.

- وقف سياسة التمويل بالعجز المتمثلة بطباعة النقود الورقية وتفعيل مصادر الإيرادات الغير تضخمية.
- يعتبر قطاع النفط والغاز أهم مصادر الإيرادات بالعملات الأجنبية والذي يعول عليه البنك المركزي كثيراً على استقرار أسعار الصرف. لذا يجب الإسراع في تهيئة المناخ أمام عودة الشركات النفطية للعمل وإخلائها من التكنات العسكرية لاستئناف عمليات الانتاج والتصدير.
- تعزيز الشفافية في تقارير البنك المركزي وأعماله لتأثيرها على جميع النواحي الاقتصادية.

المراجع :

- 1- تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي، اليمن، ابريل 2019
- 2- تقارير البنك المركزي اليمني للعام 2014
- 3- نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، العدد 44
- 4- تقارير البنك المركزي اليمني، 2014
- 5- بيانات وزارة النفط والثروات المعدنية، وتصريحات الوزير للاعلام، يوليو 2020
- 6- تقارير البنك المركزي للعام 2014
- 7- الأمم المتحدة، <https://news.un.org/ar/story/2020/06/1055882> ، وتقرير سابق مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي.
- 8- قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم (9) للعام 2018م بشأن تنظيم أعمال شركات الصرافة، تعميم اجراءات البنك المركزي، صنعاء.
- 9- بيان جمعية الصرافين، موقع جمعية الصرافين، صنعاء، <http://yeayemen.org/>
- 10- نشرة المستجدات الاقتصادية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء العدد 44
- 11- تقرير تأثير الحرب على التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن، 2019.
- 12- وحدة الرصد، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، اغسطس 2020.
- 13- صحيفة الشرق الأوسط عن خبراء في مؤسسة (فوكس إيكونوميكس) الأربعاء – 29 ذو الحجة 1441 هـ – 19 أغسطس 2020 م- رقم العدد 15240]

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com